مؤشرات الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

أ. بكادي مسعود[1]

ملخص

إن أية محاولة على طريق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، تستدعي الدراسة للموارد الاقتصادية ومدى تنوعها في المنطقة المتكاملة، ومعرفة نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الأقطار، وكذا مراعاة حجم التبادل التجاري بينها، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار حجم المديونية الخارجية، وتغيرات أسعار الصرف، التضخم وعجز الموازنة العامة، لذلك فإن دراسة وتقييم مدى اندماج اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي يستوقف البحث في طبيعة المداخل التي تسلكها في سعيها لتحقيق أهداف التكتل، والتي يمكن توضيحها من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاح: التكامل الاقتصادي، المؤشرات الاقتصادية، مجلس التعاون الخليجي، التكامل النقدي، الناتج المحلي الإجمالي.

Résumé :

L'intégration économique des pays exige une véritable étude pour les sources économiques diverses disponibles ainsi que leurs participations dans le PIB des pays adhérents. Cette intégration insiste également de prendre en considération le volume des échanges économiques entre les pays, la dette extérieure, les variations de taux de change, l'inflation et le déficit des recettes publiques. Cette étude a pour objectif de montrer les stratégies employées par le conseil de coopération du golf afin d'atteindre ses objectifs visés en se basant sur certains indices économiques.

Mots clés: intégration économique, indices économiques, Conseil de coopération du Golf, l'intégration monétaire, PIB.

[1] أستاذ مساعد (أ)، جامعة أحمد دراية – أدرار

مقدمة:

لقد سعت معظم دول العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك من أجل الاستفادة من المزايا التي تنجر عنها، من أهمها: تحرير انتقال السلع وعوامل الإنتاج. التخلص من ضيق الأسواق المحلية. تنويع فرص استغلال الموارد وتيسير الاستفادة من المهارات والقدرات، وكذا تعزيز القدرة على التفاوض بما يكفل مصالحها، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطني الدول الأعضاء في التكامل.

تعتبر الدول العربية من بين الدول التي حاولت بناء كيان اقتصادي متكامل منذ منتصف القرن العشرين، بداية بإبرامها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 17 جوان 1950. غير أن فشلها إلى حد كبير في تجسيد ذلك فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وتكوين أسواق مشتركة ومناطق تجارة حرة، لم يكن لها لتبقى في معزل عن التطورات التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، بل وجدت نفسها مجبرة على المضي قدما نحو الدخول في تكوين تجمعات إقليمية والتي من بينها مجلس التعاون الخليجي* Conseil de (GCC) coopération du Golf.

تعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي– الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت– من التجارب المثيرة للاهتمام في

* هناك عدة تسميات لهذا التجمع منها "مجلس التعاون الخليجي"، "مجلس التعاون"، غير أن التسمية الحقيقية التي وردت في المادة الأولى من نظامه الأساسي هي:"مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، وسيتداول في هذا البحث اسم "مجلس التعاون الخليجي"، أو تعريفها بـ"دول المجلس".

التجمعات العربية الإقليمية، والجديرة بالدراسة والتقويم، لاسيما وأن هذه التجربة جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي، وحققت بعد إعلان قيامها عام 1981 مجموعة من الأهداف والإنجازات لم تحققها الدول العربية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

إن الأخذ في الحسبان بعض المؤشرات الاقتصادية وقراءة محتواها، واستدراك النقائص التي تعبر عنها، من بين وأهم السبل التي تؤدي إلى إنجاح أي مشروع للتكامل الاقتصادي، لذلك فإن هذه الدراسة تستدعي البحث لتحديد مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة(الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نسبة التجارة البينية، بالإضافة إلى دراسة تغيرات معدل الصرف لعملات الدول الأعضاء نسبة للدولار الأمريكي، نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل معالجة هذه النقاط يمكن تقسيم الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المحور الثاني: مؤشرات التكامل النقدي الخليجي على ضوء معايير اتفاقية "ماستريخت".

أولا: المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور اقتصاديات الدول، وبخصوص أقطار مجلس التعاون الخليجي، فقد قدر حسب إحصائيات عام 2013، بحوالي 1641.5 مليار دولار، أما فيما يتعلق بمساهمة كل دولة عضو في هذا الناتج، فإن المملكة العربية السعودية تتصدر المرتبة الأولى بناتج إجمالي محلي بلغ حوالي 748.4 مليار دولار، ثم تأتي في المرتبة الثانية دولة الإمارات بـ 402.3 مليار دولار، تليها كل من قطر، الكويت، عمان والبحرين بـ 202.4 و175.9و79.7و32.8 مليار دولار على التوالي، أما فيما يتعلق بالوزن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في الوطن العربي فإنه تظهر من خلال مساهمته بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي العربي - كما هو مبين في الشكل رقم(1) الموالي - والتي قدرت حسب إحصائيات 2013 بـ60% [1].

الشكل رقم (1): نسبة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى إجمالي الناتج المحلي العربي سنة 2013

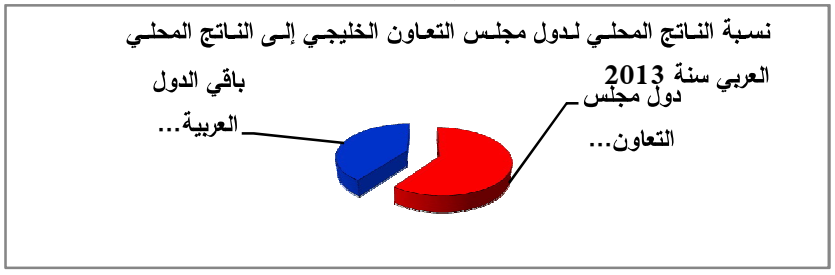

المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى المعطيات السابقة.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص334.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من مساهمة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بما يزيد عن النصف في الناتج المحلي العربي، إلا أن الناتج المحلي في دول المجلس ذو خصوصية على مستوى العالم العربي، حيث أن المتتبع لتغيراته يدرك بوضوح مدى ارتباطه القوي بسعر برميل النفط .

فيما يلي جدول يبين نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقته بتغيرات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2013).

الجدول رقم(1): نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقته بتغيرات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2013).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(10^9دولار)	(معدل التغير) %	سعر النفط(دولار/برميل)
2000	321.3	-	27.6
2001	332.2	3.3	23.1
2002	343.8	3.4	24.3
2003	405.2	17.8	28.2
2004	482.7	19.1	36
2005	615.1	27.4	50.6
2006	735.5	19.5	61.1
2007	826.8	12.4	69.1
2008	1054	27.4	94.1
2009	917.7	-13	61
2010	1084.3	18.2	77.4
2011	1439.3	32.7	107.5
2012	1578.4	9.6	109.5
2013	1641.5	3.9	105.9

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص ص334 - 394.

من خلال الجدول رقم (1)، يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي

لدول مجلس التعاون الخليجي تزايد بشكل مستمر طوال الفترة (2000-2013) لتستثنى منه سنة 2009 التي تراجع فيها بمعدل (13%-)، والذي يعود إلى انخفاض سعر برميل النفط، وهو ما سيتضح أكثر من خلال الشكل رقم (2) الموالي.

الشكل رقم(2): نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقته بتغيرات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2013)

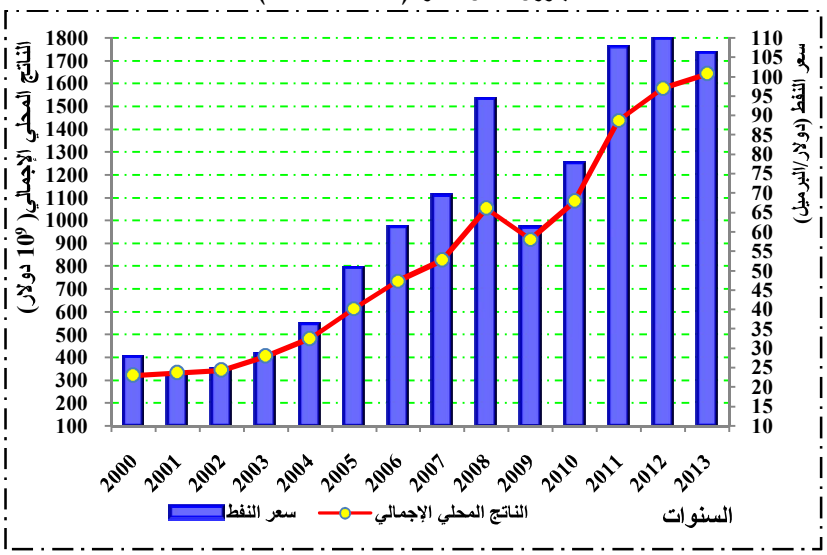

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (1).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن هناك علاقة طردية بين سعر برميل النفط والناتج المحلي الإجمالي، فنتيجة تراجع سعر برميل النفط من 94.1 دولار سنة 2008 إلى 61 دولار عام 2009، تهاوى إجمالي الناتج المحلي بمعدل 13%، ونتيجة تزايده من 61 دولار عام 2009 إلى 77.4 عام 2010، ارتفع إجمالي الناتج المحلي بمعدل 18.2% سنة 2010، وهكذا نجد السنوات الموالية، حيث أنه كلما ارتفع سعر برميل النفط تبعه تزايداً في الناتج المحلي الإجمالي والعكس كذلك.

تعد هذه التغيرات مؤشراً قويا على الاعتماد المفرط على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما سيتجلى من خلال دراسة وتحليل تركيب الناتج المحلي ومدى مساهمة كل قطاع في تكوينه لاحقاً .

2- الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد وُضع قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي في سلم اهتمامات خطط التنمية لهدف تنويع مصادر الدخل والاعتماد على إنتاج الغذاء محليا، ومنه ضمان أمن غذائي مستقر، ولتحقيق ذلك عملت جاهدة لتطوير وزيادة المحاصيل الزراعية والثروة السمكية وتربية الحيوانات[1]، غير أن عزوف العمالة عنها، وتواجد جملة من العقبات- منها ما ذكر آنفاً - جعل هذا القطاع يحظى بأقل نسبة – مقارنة مع القطاعات الأخرى – في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، والذي يتضح جليا من خلال الشكل رقم (3) اللاحق، وفيما يلي جدول يبين الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الخامسة، 2011، ص41.

الجدول رقم(2): تطور الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات (2000، 2005، 2010، 2013)

الدولة	الناتج الزراعي (10^6دولار)				مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(%)			
	2000	2005	2010	2013	2000	2005	2010	2013
الإمارات	2463	2407	2611	2654	3.5	1.7	0.9	0.7
البحرين	61	55	93	89	0.8	0.4	0.4	0.3
السعودية	9326	10208	11204	13770	4.9	3.2	2.6	1.8
عمان	404	476	857	1009	2.1	1.5	1.4	1.3
قطر	66	59	92	191	0.4	0.1	0.1	0.1
الكويت	134	243	262	618	0.4	0.3	0.2	0.4
مجمـــوع دول مجلس التعاون الخليجي	12454	13448	15119	18331	3.8	2.1	1.4	1.1
نســـبة (دول مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي)%	22	19	12.2	14.1	/	/	/	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص 307.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص 355.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية، العدد الثاني، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، ديسمبر 2010، ص32.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) إلى أن إجمالي الإنتاج الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي، حسب إحصائيات عام 2013 بلغ حوالي 18.3 مليار دولار، أي ما يعادل 1.1% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يجعل مساهمة قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب، إذ أنها تراجعت خلال السنوات المدروسة، فبعد أن كانت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 3.8% عام 2000، تهاوت إلى 1.4% عام 2010 ثم إلى 1.1% سنة 2013. وهو ما يعبر على أن قطاع الزراعة لا يزال لم

يواكب متطلبات التنمية ولم يؤد الدور المنتظر منه في حل مشكلة الغذاء للمنطقة، ويرجع سبب ذلك إلى أن إقليم مجلس التعاون الخليجي منطقة غير مناسبة للزراعة، حيث تتميز بالحرارة المرتفعة، وندرة الأمطار، وتعرضها لهبوب الرياح الموسمية المضرة بالمحاصيل الزراعية، إضافة إلى ذلك التصحر ونقص الأيدي العاملة المدربة.

أما عن ناتج دول مجلس التعاون الخليجي فرادى، فالملاحظ من الجدول رقم (2)، أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بناتج قدر عام 2013 بـ 13.7 مليار دولار، لتليها الإمارات بـ 2.6 مليار دولار، لتأتي عمان في المرتبة الثالثة بـ1 مليار دولار، ثم تتبعها كل من الكويت وقطر والبحرين بـ 618 و 191 و 89 مليون دولار على التوالي.

أما فيما يتعلق بتطور الناتج الزراعي بدول مجلس التعاون الخليجي، فإن ما يصدق على الكل ينطبق على الجزء، حيث أنه عرف تزايدا نسبيا في قيمته، في حين سجل تراجعا ملحوظا في نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات(2000، 2005، 2010، 2013).

3- القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

يتكون القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي من الصناعة الأولية والصناعة التحويلية، حيث أن الأولى تتمثل في استخراج الموارد الطاقوية (النفط الخام والغاز الطبيعي)، والمعادن (الحديد والرصاص). أما الثانية فتشمل كل الموارد القابلة للاستعمال والاستهلاك. لتوضيح القيمة المضافة لهذا القطاع ونسبة مساهمته في

الناتج المحلي الإجمالي يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم(3): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013

الدولة	الصناعة الإستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي(%)	القيمة المضافة (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة (10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
الإمارات	157.1	39.1	34.3	8.5	191.5	47.6
البحرين	8.7	26.8	4.8	14.7	13.6	41.5
السعودية	335.5	44.8	75.5	10.1	410.6	54.9
عمان	39.8	50	8.4	10.7	48.3	60.7
قطر	110.2	54.4	19.8	9.8	130.1	64.2
الكويت	110.6	62.9	11.9	6.8	122.5	69.7
المجموع	761.9	46.4	154.7	9.4	916.6	55.8
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي(%)	74.8	/		/	72.1	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2013، ص373.

من خلال الجدول يلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية لدول مجلس التعاون الخليجي تمثل ما يقرب من خمسة أضعاف الصناعة التحويلية، حيث بلغت هذه الأخيرة حوالي 154.7مليار دولار، في حين قدرت الأولى بنحو 761.9 مليار دولار. وبما أن إقليم دول مجلس التعاون الخليجي تندر فيه الموارد المعدنية فإن القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية تعبر عن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي بصفة كبيرة على استخراج الموارد الطاقوية في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بناتج القطاع الصناعي إجمالا، فإنه قد بلغ – حسب المعطيات الواردة في الجدول رقم (3)– بالقيمة المضافة حوالي 916.6 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة 55.8% من إجمالي الناتج

المحلي، تأتي السعودية في المرتبة الأولى في تكوين هذا الناتج لتساهم بقيمة 419.6 مليار دولار، تليها الإمارات بـ191.9 مليار دولار، ثم قطر بـ 80 مليار دولار، ثم تأتي على الترتيب، الكويت، عمان ثم البحرين. أما بخصوص مساهمة ناتج كل دولة في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي، نلاحظ من الجدول أن الكويت تحتل المرتبة الأولى بنسبة 69.7%، تليها قطر بـ64.2% ثم عمان بـ 60.7%، ثم تأتي بعدها على الترتيب كل من السعودية، الإمارات والبحرين بـ54.9% 47.6% و41.5%.

تجدر الإشارة إلى أن الصناعة التحويلية – مثلها مثل القطاع الزراعي – حظيت باهتمام متزايد في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لتحقيق هدف إحداث نوع من التوازن في الهيكل الاقتصادي، وإيجاد محركات أخرى للنمو على غرار النفط، وقد برز هذا التوجه من خلال تقديم الحوافز والمتمثلة في الدعم، وتسهيل عمليات التمويل وإقامة مشاريع البنية التحتية اللازمة لإنشاء المنشآت الاقتصادية[1]، وهو ما أدى إلى تزايد القيمة المضافة لهذا القطاع، ومنه المساهمة أكثر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول رقم (4) الموالي.

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون الخليجي: **اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد**، إدارة المعلومات، الرياض، ص6.

الجدول رقم (4): تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1992-2013)

السنوات	القيمة المضافة للصناعة التحويلية(10^9دولار)	معدل التغير(%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
1992	18.2	-	8.8
1994	18.4	1	8.9
1996	23.3	2.6	9.2
1998	24	3	10.4
2000	30.4	26.6	9.4
2002	36.4	19.7	10.6
2004	50.6	39	10.4
2006	67.5	33.3	10.1
2008	94.6	40.1	8.9
2010	99.8	5.5	9.2
2013	154.7	35.5	9.4

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- المعطيات الواردة في الجدول رقم(3).
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد، إدارة المعلومات، الرياض، أبريل 2010، ص ص6-7.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2013، ص373.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية عرفت نمواً متزايدا خلال الفترة ما بين 1992 و2013، حيث انتقلت من 18.2مليار دولار عام 1992 إلى 30.4 مليار دولار عام 2000، ثم إلى حوالي 99.8 مليار دولار سنة 2010، لتصل إلى 154.7 مليار دولار عام 2013 وهو ما جعل هذا القطاع يحافظ على نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي رغم تزايد أسعار النفط، والتي تؤثر بشكل مباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي نحو إيجاد نوع من التوازن بين أهمية

القطاعات، وعدم الاعتماد على القطاع الاستخراجي الناضب، إلا أن هذا الأخير لا يزال يمثل أكبر نسبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم فيه – حسب تقديرات عام 2013 – بأكثر من 46.4%، في حين لا تتعدى الصناعة التحويلية نسبة 10%، وبالمثل الزراعة لا تتجاوز 1.2%.

4- قطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

نتيجة للجهود المبذولة من قبل دول المجلس، فقد عرف ناتج قطاعات الخدمات نموا مطردا، حيث بلغ ناتج الدول الأعضاء عام 2005 حوالي 43.3 مليار دولار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق لينتقل إلى نحو 141.4 مليار دولار عام 2013. كما انتقل ناتج قطاع النقل والاتصالات والتخزين من 26.8 مليار دولار عام 2005 إلى نحو 89.9 مليار دولار عام 2013، وبالمثل ارتفع ناتج قطاع الخدمات المالية والتأمين من 37.2 مليار دولار عام 2005 إلى 51.2 مليار دولار سنة 2013. كما عرف أيضا ناتج الخدمات الحكومية نموا ملحوظا ليبلغ حوالي 173.9 مليار دولار عام 2013 بعد أن كان 74.8 مليار دولار سنة 2005[1]، وبإضافة ناتج النشاطات الخدماتية الأخرى، فإن مجموع قطاع الخدمات سيساهم بما يزيد عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (5) الموالي.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص336.

الجدول رقم (5): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013

الدولة	قطاع الخدمات الإنتاجية		قطاع الخدمات الاجتماعية		إجمالي قطاع الخدمات	
	الناتج (10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	الناتج (10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	الناتج (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
الإمارات	89.3	22.1	72.8	18	162.1	40.1
البحرين	9	27.5	7.3	22.3	16.3	49.8
السعودية	125.8	16.8	148.5	19.8	274.3	36.6
عمان	11.9	14.9	16.2	20.3	28.1	35.2
قطر	25.3	12.5	34.6	17	59.9	29.5
الكويت	21.1	16.7	41.2	23.4	62.3	40.1
المجموع	282.4	17.2	320.6	19.5	603	36.7
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي(%)	52.9	/	55.9	/	54.5	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد التاسع عشر، 2011، ص ص111-112.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص 335.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 603 مليار دولار، أي ما يمثل 36.7% من إجمالي الناتج المحلي، وتحتل السعودية المرتبة الأولى بناتج إجمالي بلغ 274.3 مليار دولار، ثم الإمارات بـ 262.1 مليار دولار، تليها الكويت بـ 62.3 مليار دولار، ثم تأتي كل من قطر وعمان والبحرين على التوالي.

أما بخصوص مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لأقطار مجلس التعاون الخليجي فرادى، فالبحرين هي التي تتصدر الدول الأعضاء بنسبة بلغت نحو 49.8% تليها الإمارات

والكويت بنفس النسبة 40.1%، ثم تأتي كل من السعودية، عمان وقطر بـ 36.6% و35.2% و29.5% على الترتيب.

باستقراء نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عضو في مجلس التعاون على حدة، فإنه يمكن القول أن هناك تباين في الأهمية النسبية لهذا القطاع، حيث نجد مثلا في البحرين أن النشاط الخدماتي يساهم بأكبر من النصف في تكوين إجمالي ناتجها المحلي، وهو ما يعبر على أن هذه الأخيرة لها إمكانيات كبيرة في هذا المجال مقارنة مع قطاع الصناعة الذي لا تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 41.5%، أو مع قطاع الزراعة الذي يساهم بنسبة متدنية لا تتعدى 0.3%، في حين نجد دولة أخرى مثل قطر يساهم قطاعها الخدماتي في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تدور حول 29.5%.

أما فيما يتعلق بناتج قطاعي الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية يلاحظ من الجدول أن دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تقاربت نسب مساهمة كل دولة في ناتجها المحلي الإجمالي بالنسبة لقطاع الخدمات الاجتماعية، سجلت تباينا في نسب المساهمة لقطاع الخدمات الإنتاجية، ويتضح ذلك جليا عندما نأخذ بنسب مساهمة هذا الأخير، حيث انحصرت بين 12.5% في المملكة العربية السعودية، و27.5% في دولة البحرين، وفي المقابل نجد أن قطاع الخدمات الاجتماعية نسبه تراوحت بين 23.4 % في الكويت و18% في دولة قطر.

إن الاختلاف والتباين بين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية

في إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي، يعبر عن إمكانيات التكامل التي تتوفر عليها الأقطار الأعضاء، غير أن السمة الغالبة على اقتصاداتها هو اعتمادها بشكل مفرط على الصناعات الاستخراجية، وهو ما سيتضح أكثر من خلال تلخيص تركيب الناتج المحلي الإجمالي لتجمع مجلس التعاون الخليجي في الشكل رقم (3) الموالي.

الشكل رقم (3): تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2013

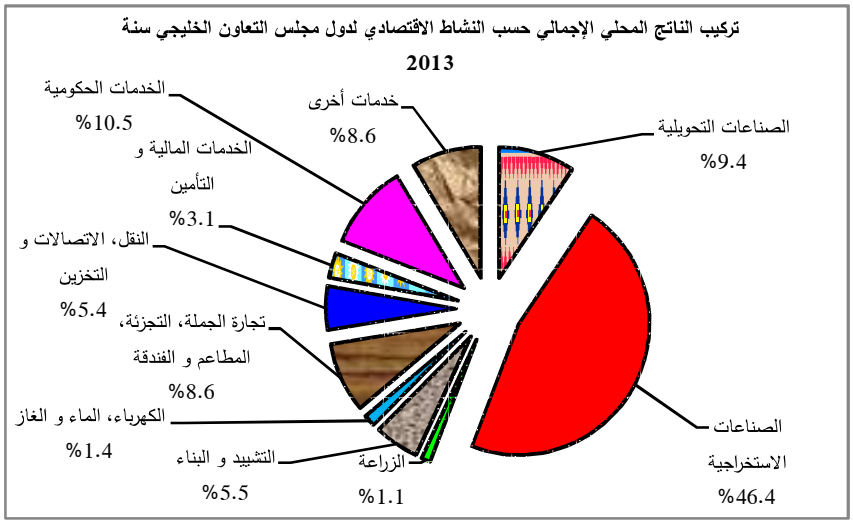

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على

- البيانات الواردة في الجدول رقم (2) و(3) و(4) و(5).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص335.

5- التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

سجلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(1984-2010) نموا ملحوظا في حجم تبادلها التجاري البيني، لينتقل من 5.9

مليار دولار عام 1984 إلى 7.5 مليار دولار عام 1990 ثم إلى 13.5 مليار دولار عام 2000، ليصل إلى 52.5 مليار دولار عام 2010. وفيما يلي جدول يبين مساهمة تجارتها البينية في إجمالي تجارتها الخارجية.

الجدول رقم(6): مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في إجمالي تجارتها الخارجية خلال السنوات(1984، 1990، 2000، 2005–2010)

الوحدة (10^9 دولار)

السنة	التجارة البينية	التجارة مع بقية دول العالم	إجمالي التبادل التجاري	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التبادل التجاري(%)
1984	5.9	–	–	–
1990	7.5	–	–	–
2000	13.5	108.1	121.6	11.1
2005	24.9	186.8	211.7	11.8
2006	35.3	237.9	273.2	12.9
2010	52.5	416.2	468.7	11.2

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

– الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2011، ص94.

– الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، العدد التاسع عشر، الرياض، 2011، ص ص101–104.

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، 156.

يلاحظ من خلال الجدول أنه على الرغم من بلوغ حجم التجارة البينية عام 2010 ما يقارب تسعة أضعاف نظيره سنة 1984، إلا أنه بالموازاة، شهد أيضا التبادل التجاري مع العالم الخارجي تزايدا ملحوظا، بحيث تنتقل قيمته من 108.1 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 416.2 مليار دولار سنة 2010، الأمر الذي يجعل نسبة التجارة البينية شبه مستقرة تدور عند نسب متدنية، تتراوح بين 11% و13%، في حين نجد أن حجم تبادلها مع الإتحاد الأوروبي بلغ نسبة قدرت بـ21% من إجمالي

التجارة الخارجية، وهو ما سيتضح من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم(4): حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2009

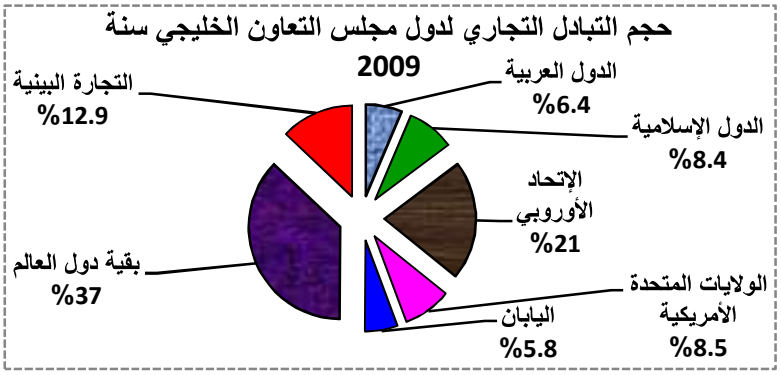

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، العدد التاسع عشر، الرياض،2011، ص105.

هذه الوضعية التي تتسم بها التجارة الخليجية، تستدعي تكييف وتصحيح خلل الهيكل الاقتصادي وفق ما يشجع على زيادة التبادل البيني، وذلك بإقامة مشاريع اقتصادية تأخذ في الحسبان الميزة النسبية لكل بلد حسب الموارد المتاحة، أو التي يمكن تطويرها، وتقليل الاعتماد على مورد النفط، وكذا إقامة علاقات تكامل مع دول عربية أخرى، خاصة عند استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تضم 17 دولة عربية منها دول مجلس التعاون الخليجي الست، حيث ينتظر أن تؤدي هذه المنطقة إلى زيادة ملحوظة في تدفق التجارة السلعية بين دول مجلس التعاون الخليجي والأقطار العربية، ورفع معدلات التبادل التجاري والذي لم يتجاوز –حسب إحصائيات 2009 – نسبة 6.4%.[1]

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، العدد التاسع عشر، الرياض، 2011، ص105.

لتوضيح اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية* لدول مجلس التعاون الخليجي وحجم مبادلاتها يمكن الاستعانة بالجدول رقم (7) الموالي.

الجدول رقم (7): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وحجم مبادلاتها سنة 2010 الوحدة (10^9دولار)

المصدر / الاتجاه	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجموع التجارة البينية	الرصيد (الصادرات- الواردات)
الإمارات								
الصادرات		0.3	2.2	4.8	1.4	0.7	9.4	4.5
الواردات		0.4	2	1.8	0.4	0.3	4.9	
البحرين								
الصادرات	0.5		0.8	0.1	0.3	0.1	1.8	-1.62
الواردات	0.3		2.7	0.04	0.08	0.3	3.42	
السعودية								
الصادرات	2.7	3.7		0.7	1	1.3	9.4	3.7
الواردات	3.5	1.1		0.5	0.2	0.4	5.7	
عمان								
الصادرات	3.6	1	0.4		0.2	0.08	4.38	-1.92
الواردات	4.2	1.3	0.6		0.2	0.3	6.3	
قطر								
الصادرات	0.7	0.09	0.1	0.2		0.04	1.13	-2.47
الواردات	1.6	0.5	1.2	0.2		0.1	3.6	
الكويت								
الصادرات	0.4	0.03	0.3	0.2	0.1		1.03	-0.98
الواردات	0.5	0.2	1.2	0.08	0.03		2.01	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص375.

* يفترض نظرياً أن قيمة الواردات البينية هي قيمة الصادرات البينية نفسها مضافا إليها تكاليف الشحن والتأمين، ولكن يلاحظ عمليا اختلاف هذه القيم، حيث تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (14) أن قيمة الصادرات البينية أعلى من قيمة الواردات البينية أحيانا. ترجع هده الاختلافات لأسباب عديدة مثل، تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية، وكذلك عدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي ضمن بيانات التجارة الخارجية.

من خلال الجدول رقم (7)، نلاحظ أن الإمارات والسعودية تحتلان المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري السلعي البيني لدول المجلس من جانب الصادرات لتسجل كل منهما حوالي 9.4 مليار دولار، أي ما يعادل مجموعهما نسبة 35.4% من إجمالي التجارة البينية، أما من جانب الواردات نجد سلطنة عمان هي التي تتصدر دول المنطقة لتستورد من دول المجلس ما قيمته 6.3 مليار دولار، والملفت للانتباه أنه لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي – مثل الكويت – لم تبلغ صادراتها نحو الأقطار الأعضاء واحد مليار دولار.

إن اختلاف مساهمة التجارة البينة بين أقطار مجلس التعاون الخليجي من دولة إلى أخرى، يعود إلى التباين في الهياكل الاقتصادية التي أقيمت في دول المجلس ومدى تكيفها مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة، الأمر الذي جعل السعودية والإمارات تستحوذ على أكبر نصيب في التجارة الخارجية بين دول المجلس، والذي يتضح جليا من خلال القيمة المضافة للصناعة وناتج قطاع الخدمات الوارد في الجدولين(3) و(5) على التوالي.

ثانياً: مؤشرات التكامل النقدي الخليجي على ضوء معايير اتفاقية "ماستريخت"

إن إصدار العملة الأوروبية الموحدة كان قائما على استيفاء الدول الأعضاء لبعض الشروط والمعايير*، من أهمها، أن يكون تحرك سعر

* هذه الشروط والمعايير شبيهة بالتي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2005، بأبوظبي. ونظرا لعدم العثور على البيانات المتعلقة بأسعار الفائدة طويلة الأجل، تكتفي الدراسة بالمعايير الأخرى المذكورة.

صرف العملة المحلية مقابل الدولار في حدود ±2.25%، الدين العام الخارجي لأية دولة عضو لا يجب أن يزيد عن 60% من الناتج المحلي للدولة، معدل التضخم السنوي للدولة العضو لا يتجاوز 2.4%، عجز الموازنة العامة للدولة لا يتجاوز الحد الأقصى 3% من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل سنوي، معدل الفائدة على المدى الطويل لا يتعدى 7.6%.

إن إسقاط هذه المعايير على دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يكون مؤشراً عن إمكانية التكامل النقدي، واستصدار العملة الخليجية الموحدة.

1- تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي

يعتبر العمل بمعيار أسعار الصرف وربطه بنظام مثيله من المسائل المهمة في تبني عملة موحدة وفي رسم الإطار العام للسياسة النقدية، لما تتضمنه هذه الأخيرة من شروط الإصدار النقدي، وتوزيع عوائده بين الأقطار الأعضاء، وكذلك تحديد دور البنك المركزي لكل دولة، والبنك المركزي المشترك. فيما يلي جدول يبين تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي.

الجدول رقم(8): تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (2002-2013)

(نسب مئوية)

الدولة / السنة	الكويت	باقي دول مجلس التعاون الخليجي
2002*	100	100
2003	98.3	100
2004	98.3	100
2005	97.3	100
2006	91	100
2007	93.3	100
2008	95.6	100
2009	94.9	100
2010	93.6	100
2011	92	100
2012	93.3	100
2013	94.5	100

* سنة الأساس

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الملاحق الإحصائية، 2014، ص453.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2013، ص10.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8)، أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي عرفت استقراراً في أسعار صرف عملتها المحلية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2002-2013، باستثناء دولة الكويت التي شهدت فيها تذبذبا طفيفا، لترتفع إلى أعلى مستوى لها في عام 2006، لتسجل نسبة 91%، ثم تأخذ في الانخفاض تدريجيا في السنوات الموالية، لتصل إلى 95.6% سنة 2008، لتعاود بعدها الارتفاع إلى نسبة 92% عام 2011، ثم تتقلص نسبتها مرحلياً في السنتين الموليتين. لتوضيح ذلك أكثر يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم(5): تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (2002-2013)

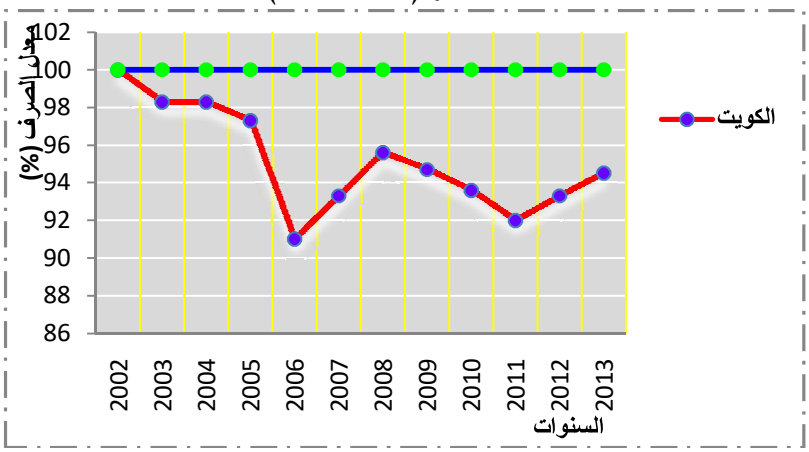

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (8).

تجدر الإشارة إلى أن التذبذب الحاصل في معدل الصرف لعملة الكويت يرجع إلى ارتباط سعر صرف هذه الأخيرة بسلة خاصة من العملات غير المعلنة[1]، وبالتالي عدم تأثر قيمة الدينار الكويتي بالتقلبات التي تطرأ على قيمة الدولار الأمريكي، لكن ما يمكن قوله أن ضيق مجال التغير بين أسعار صرف العملتين، يجعل إمكانية إقامة الإتحاد النقدي الخليجي- حسب هذا المعيار- ممكنا.

2- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يتألف تجمع مجلس التعاون الخليجي من دول صغيرة، قليلة السكان وغنية، تساهم بما يزيد عن نصف إجمالي الناتج المحلي العربي، تعتمد في تنمية مشاريعها الاقتصادية على الإرادات النفطية الضخمة، الأمر الذي جعلها أقطار غير مقترضة باستثناء سلطنة عمان، وبالتالي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص370.

فإن العمل بمعيار نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتوقف على مدى استيفاء هذه الأخيرة للمعايير والشروط المطلوبة في اتفاقية "ماستريخت"، والذي يتضح من خلال الشكل رقم(6).

الشكل رقم(6): تغيرات نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان خلال الفترة (2000- 2013)

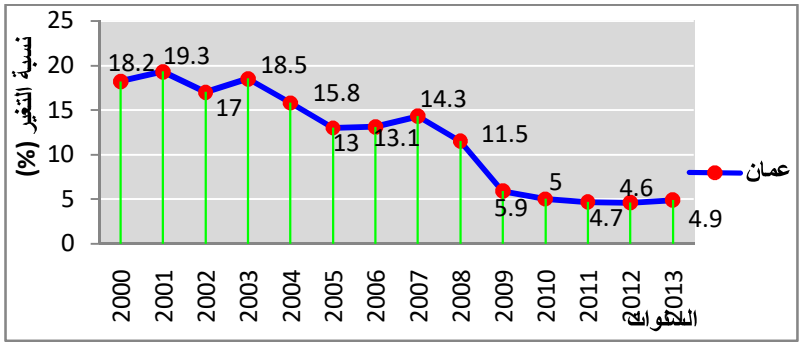

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الواردة في:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص450.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص390.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص ص11، 26.

من خلال الشكل رقم (6)، نلاحظ أنه على الرغم من التذبذب الحاصل في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان خلال الفترة(2000-2013)، إلا أن هذا الأخير لم يصل السقف المشروط عدم تعديه في اتفاقية "ماستريخت" فحسب، بل تراجع بمعدل ملحوظ، لينخفض من نسبة تقدر بـ18.2% عام2000، إلى حوالي 4.9% سنة 2013، الأمر الذي يفسر- حسب هذا المعيار- إمكانية التكامل وإصدار العملة الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

3- التضخم

يتعلق هذا المعيار بكبح تمويل العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي بالشكل الذي يهدد استقرار المستوى العام للأسعار، لذلك حددت اتفاقية "ماستريخت" معدل التضخم بـ2.4% كحد أقصى المسموح به للدخول إلى منطقة اليورو. وبتطبيق هذا المعيار على دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن يكون مؤشراً على إمكانية إقامة تكاملها النقدي، وللحكم على ذلك، يستلزم الأخذ بالبيانات الواردة في الجدول رقم(9) الموالي.

الجدول رقم(9): تغير معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2012)

(نسب مئوية)

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2000	3.1	-0.7	-1.1	-1.2	1.7	1.8
2001	2.8	-1.2	1.2	-0.8	1.5	1.3
2002	2.9	-0.5	0.2	-0.3	0.2	0.9
2003	3.1	1.7	0.6	-0.2	2.3	1.0
2004	5.0	2.3	0.3	0.8	6.8	1.3
2005	6.2	2.6	0.7	1.9	8.8	4.1
2006	9.3	2.0	2.2	3.4	11.8	3.1
2007	11.1	3.3	4.1	4.8	13.8	5.5
2008	12.3	3.5	9.9	-4.6	15.1	10.6
2009	1.6	2.8	5.1	3.4	-4.9	4.0
2010	0.9	1.9	5.3	3.2	-2.4	4.0
2011	0.9	-0.4	3.7	4.1	1.9	4.8
2012	0.7	2.8	2.9	2.9	1.9	2.9

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2013، ص30.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون، إدارة الإحصاء، الرياض، جوان 2011، ص 16.
- www.data.Worldbank.org/indicator.

تشير بيانات الجدول رقم(9)، أن ما يميز دول مجلس التعاون الخليجي، هو عدم استقرار المستوى العام للأسعار السائدة بها طِوال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2012، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا وانخفاضا، وهو ما يدل على الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي للأقطار الخليجية، الأمر الذي يجعل اقتصاداتها عرضة للتقلبات التي تطرأ على الأسعار العالمية.

يلاحظ أيضا من الجدول تراجع معدلات التضخم في عام 2012 عن مستوياتها في عام 2011 في كل من الإمارات، السعودية، عمان والكويت، بينما زادت في البحرين، وبقيت مستقرة في قطر. وساهمت برامج دعم السلع الاستهلاكية في عدد من هذه الدول في إبقاء التضخم عند مستويات معقولة، كما أن ارتفاع معدلات التضخم في البحرين يعود إلى تأثير الواردات والتضخم المستورد، وكذا السياسة التي انتهجتها الدولة في زيادة الأجور وغيرها من الدخول في شكل هبات أو مكافآت والذي نتج عنه تصاعد الطلب وبدور هذا الأخير أدى إلى ارتفاع الأسعار[1].

أما بخصوص إمكانية إصدار العملة الخليجية الموحدة، حسب معيار التضخم ومعدله المقبول 2.4%، فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (9) تستبعد ذلك، حيث يلاحظ عدم استقرار معدلات التضخم وتباين أداء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2012)، لتتراوح معدلاته في عام 2012 مثلا بين 2.9% في كل من السعودية، عمان

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، **الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون**، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2013، ص20.

والكويت، و7% في الإمارات. وهو ما سيتضح أكثر في الشكل الموالي.

الشكل رقم (7): معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2010

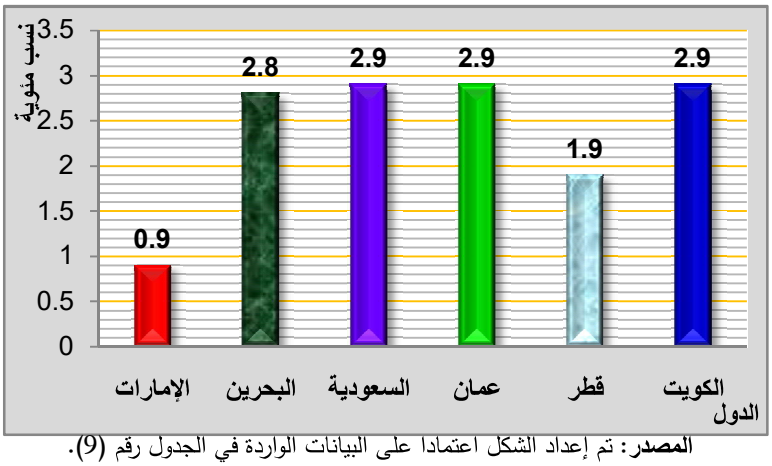

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (9).

4- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المعايير التي أولتها الدول الأوروبية اهتماما كبيرا قبل إصدار عملتها الموحدة، وذلك لما للاختلال المالي من تأثير مباشر على المؤشرات الأخرى[1]، حيث أنه غالبا ما تلجأ الدول في تغطية عجزها المالي، إما إلى الإصدار النقدي وبالتالي إمكانية حدوث تضخم، أو اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، أو رفع معدلات الفائدة على القروض ومنه انخفاض فرص الاستثمار.

فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي، فإن جميع دوله حققت فائضا في موازناتها العامة عام 2010، والذي يتضح من خلال الجدول رقم(10) الموالي.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)** – السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003، ص20.

الجدول رقم (10): نسبة العجز أو الفائض في الموازنات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2003- 2010) (نسب مئوية)

7	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2003	-4.5	-5.7	4.5	1.4	4.3	8.9
2004	-0.4	0.5	11.4	2.4	17.0	8.0
2005	7.8	2.1	18.4	2.5	9.2	11.1
2006	11.7	-0.1	21.0	0.3	5.7	23.2
2007	9.5	2.6	12.3	0.3	12.8	15.7
2008	24.0	13.2	39.9	13.8	16.7	29.6
2009	4.1	-0.2	6.6	14.0	18.6	17.6
2010	6.9	3.2	17.1	14.9	12.2	21.7
2011	1.2	-0.3	11.6	-0.4	-1.9	12.4
2012	1.4	-0.2	13.6	-0.3	19.9	27.2
2013	2.3	-3.3	7.9	1.3	20.5	25.5

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص336.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص408.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (10)، إلى أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2004، استوفت الشرط القائل بعدم تعدي عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3%، باستثناء دولة البحرين التي سجلت في سنة 2013 عجزا قدر بـ3.3%، وعليه إذا استطاعت هذه الأخيرة التحكم أكثر في تخفيض عجز ميزانيتها فإنه من الممكن إصدار العملة الخليجية الموحدة حسب هذا المعيار.

خاتمـة

إن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وإن كانت تدل على الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تأثيرها إيجابيا على نمو الإنتاج والإنتاجية، وزيادة الدخل الفردي، ونمو اقتصادات هذه الدول بصورة أسرع من الاقتصادات التي ترتكز على أسواقها الداخلية، إلا أن عدم تنوع هيكلها الإنتاجي، وافتقار أراضيها لبعض الثروات الطبيعية- خاصة المعادن والموارد الزراعية-، واعتمادها بشكل مفرط على قطاع النفط، لم تسجل تجارتها البينية معدلات مرتفعة، إذ أن نسبتها لم تتعد 11.2% عام 2010، رغم تبنيها تحرير التبادل التجاري فيما بينها منذ عام 1983.

أما من ناحية التكامل النقدي فيمكن القول أنه بإمكان دول مجلس التعاون الخليجي إصدار عملتها الموحدة، خاصة إذا عملت على التحكم أكثر في تقلبات معدلات التضخم.

لذلك فإن بلوغ درجة الإتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، يجعل أقطار هذا الأخير فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي.

قائمة المراجع

- **الكتب**

- صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) – السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003.

النشرات والتقارير

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2013.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، جوان 2011.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2011.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، العدد التاسع عشر، الرياض، 2011.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد، إدارة المعلومات، الرياض، أبريل 2010.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية، العدد الثاني، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، ديسمبر 2010.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2013
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010.

المواقع الإليكترونية

- www.data.Worldbank.org/indicator